

رئيس الهيئة

قرار

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

رقم ٩٥ لسنة ٢٠١٨ ب تاريخ ٢٠١٨/٤/٦

بشأن وقف نشاط شركة/ ترييل أية لتداول الأوراق المالية

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية، وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بشأن تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، وعلى الإنذارين الموجهين لشركة/ ترييل أية لتداول الأوراق المالية من الهيئة بتاريخي ٢٠١٧/٠٩/٦، ٢٠١٧/٠١/١٧، ٢٠١٧/٠٩/٦ والذين يتضمنان مخالفات الشركة لأحكام المواد (٨٩ مكرر و، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢، وقرار رئيس الهيئة رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن ضوابط التراخيص للعاملين بالشركات العاملة في مجال الأوراق المالية، وعدم قيام الشركة بإزالة هذه المخالفات بعد إنتهاء المدة المحددة بالإذار. وعلى المذكورة المدة من الإدارة المركزية للالتزام.

وعلى توصية اللجنة الاستشارية المعتمدة من رئيس الهيئة بتاريخ ٢٠١٨/٠٣/١٩.

قرار

مادة (١) وقف شركة/ ترييل أية ل التداول الأوراق المالية عن مزاولة النشاط المرخص لها به لمدة ثلاثة أيام إعمالاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك لعدم قيامها بإزالة المخالفات المنسوية إليها والواردة بالإذارين المؤرخين ٢٠١٧/٠٩/٦، ٢٠١٧/٠١/١٧.

مادة (٢) على الشركة إزالة المخالفات المنسوية إليها والمبيئة بالإذارين الموجهين لها خلال مدة الوقف وموافقة الهيئة بما يفيد ذلك مؤيداً بالمستندات، وإلا سيتم استكمال السير في إجراءات المادة ٣٠ من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ وذلك ببالغ الترخيص المنحون للشركة، وعلى الشركة أيضاً مراعاة حقوق العملاء لديها قبل بدء الوقف.

مادة (٣) يسري هذا القرار بعد انتهاء ميعاد التنظم أو البت فيه، وعلى قطاعات الهيئة والبورصة المصرية وشركة مصر للمقاصلة والإيداع والقيد المركزي تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه، وفقاً للمواعيد التي تحددها الهيئة.



٤٦٠٧٦

مذكرة المراجعة

التاريخ: ٢٠١٨/٣/١٢

٢٩٧
٢١٢

إلى: السيد الأستاذ الدكتور / رئيس الهيئة

من: الادارة المركزية للإرازم

الموضوع	تقرير بنتائج التحقيق الميداني (في ٢٠١٨/١/٢٣) من إزالة المخالفات المنسوية لشركة تريبيل أيه لتداول الأوراق المالية بموجب الإنذارين المؤرخين ٢٠١٧/٩/٦ ، ٢٠١٧/١/١٧		
المطلوب	إحاطة	موافقة	تنفيذ

تجز الوقائع في ورود التقرير عاليه بتاريخ ٢٠١٨/٢/١١ مؤشرأ عليه من السيد القاضي/ نائب رئيس الهيئة "الإلزم لإعمال شئونه". وبمراجعةه تبين انتهاء اللجنة المشكلة برئاسة / محمد عبد المنعم سعد الدين لقيام الشركة بازالة جانب من مخالفة واحدة من عدد ثلث مخالفات الواردۃ بالإنذار المؤرخ ٢٠١٧/٩/٦ (محل الدراسة)، وذلك على النحو المفصل بتقرير اللجنة والذي نوجز فيما يلي:

المخالفة الأولى: مخالفة المواد (٢٩٠، ٢٩٢، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦) من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥ لتمويل العملاء بالشراء لهم رغم كون رصيدهم مدينا (عبد الرحمن شريف محمد، وائل محمود فخرى مدين بمبلغ، واصل محمد عبد الفتاح مدين بمبلغ، نهى فتحى محمود مدين بمبلغ، شهاب الدين محمد، محسن محمد السيد)، (رغم عدم حصول الشركة على ترخيص لممارسة الشراء بالهامش **وأفادت اللجنة** باستمرار مديونية بعض العملاء الواردين بالإنذار (عبد الرحمن شريف محمد ١٤ جم ، وائل محمود فخرى مدين بمبلغ ٢٢٢,٤٤٠ جم، واصل محمد عبد الفتاح مدين بمبلغ ٤٠٣,٢٤٥ جم، نهى فتحى محمود مدين بمبلغ ٤٠٤ جم) خلال فترة الفحص (٢٠١٨/١/٢٢ - ٢٠١٨/١/٢٤) بالإضافة للاستمرار في تمويل عمليات شراء جديدة لهؤلاء العملاء ولعملاء آخرين (مالك أمير محمد مدين بمبلغ ٦٩٧,٣٦٢، نهال عبدالحميد محمد مدين بمبلغ ٦٤٠,١٧٣ جم، عمر خالد سعد الدين مدين بمبلغ ٢٤٣,٩٣٨ جم، أحمد أنصاري حسن مدين بمبلغ ١٦٨,٤٨٨ جم) رغم كون رصيدهم مدينا، كما تبين من بيان الملاعة المالية للشركة في ٢٠١٨/١/٢٢ أن إجمالي رصيد العملاء المدينيين بلغ ٧,٧٢٩,٢٢١ جم منها رصيد العملاء الآخرين بعد خمسة أيام من تاريخ التسوية بلغ ٣,٦٨٤,٨٤٠ جم.

المخالفة الثانية: مخالفة قرار رئيس الهيئة رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تراخيص العاملين في الشركات العاملة في مجال السمسرة لعدم توفيق أوضاع وظيفة مدير المخاطر، ووظيفة مدير حساب وعدم تعين عدد كافٍ من مديرى الحساب نظراً لكون الشركة لديها فرع تنفيذ (الفترة ١) ، وأفادت اللجنة بتقديم الشركة ما يفيد تعين السيد / باسم محمد سامي عبد التواب مديرًا للمخاطر، والسيد / محمد سيد محمد أحد مدير حساب، كما أفادت بأنه حارى النظر في تعين مديرى حساب آخرين مما يعني قيام الشركة بازالة جانب من المخالفة.

المخالفة الثالثة مخالفة المادة (٨٩ مكرر و) من لائحة القانون ١٩٩٢/٩٥ لمخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٣١) والخاص باضمحلال قيمة الأصول ولعدم تكويتها مخصص لمواجهة الإضمحلال في قيمة مديونية الصناء حتى تاريخ القوائم المالية في ٢٠١٥/٦/٣٠ . وأفادت اللجنة بأن تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية للشركة في ٢١ سبتمبر ٢٠١٧ تضمن تحفظ بأن مديونيات العملاء غير المغطاة بضمادات تبلغ ٢,٥٩٥,٧٦١ جم بالمخالفة للمعيار ٣١ سالف الذكر، مما أدى لانخفاض خسائر الشركة بهذا المبلغ (كان يجب أن تظهر بالقوائم المالية)، وأن أرباح الشركة بلغت ١٠٤,٩٧١ جم ومع وجود خسائر مرحلة بمبلغ ٢,٧٠٠,٧٣٢ جم وبالتالي تكون خسائر الشركة تجاوزت نصف رأس المال مما يتبين عن عدم قدرة الشركة في الاستثمار. وحيث أفادت الشركة بأنها ستقوم بتحويل الاحتياطي القانوني لزيادة المخصص بعد اعتماد الجمعية العامة في مارس ٢٠١٨ بان يصبح

قيمة المخصص ٢٠٨,٩٣٨ جم وحيث أفاد مراقب الحسابات أن المديونيات غير المخططة بضمانت هو مبلغ ٢,٩٥٥,٨٩١ جم، الأمر الذي يتضح منه عدم قيام الشركة بإزالة المخالفة.

وبعد المراجعة تتفق الإدارة مع ما انتهى إليه رأي اللجنة عاليه بقيام الشركة بإزالة جزء من المخالفة الثانية وعدم إزالتها للمخالفتين الأساسيتين والمتعلقتين بالتمويل خارج نطاق الهاشم، وتكون المخصص المطلوب لكي تكون القوائم المالية للشركة معبرة بموضع عن المركز المالية الحقيقي لها.

لذلك نرجى

عرض الموضوع على اللجنة الاستشارية التفصيل بالنظر في وقف شركة تريبل إيه لتداول الأوراق المالية عن مزاولة النشاط المرخص لها لمدة ٣٠ يوماً وفقاً للمادة (٣٠) من قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢، وذلك عن المخالفات التي لم تقم الشركة بإزالتها على النحو الموضح عاليه والمفصل بتقرير اللجنة كونها مخالفات جوهرية. في ضوء أنه سبق توجيه إنذارين للشركة في ٢٠١٧/١/١٧، ٢٠١٧/٩/٦، ٢٠١٧/١١/٣١، ٢٠١٨/٣/٢٠ أوصت بالموافقة على الرأي المعرض.

بالعرض على اللجنة الاستشارية بحلستها رقم ٢٠ في ٢٠١٨/٣/١١ أوصت بالموافقة على الرأي المعرض.

كاريم محمود طلبي
مدير عام
ادارة المراجعة والتحقيقات بالإلزام

محمود حسني
مدير إدارة
المراجعة والتحقيقات بالإلزام

مسعد صلاح طه
عضو إدارة
المراجعة والتحقيقات بالإلزام

د. ماهر صلاح الدين
رئيس
ادارة المراجعة والتحقيقات بالإلزام

